تاثير الأزمة المالية في اقليم كوردستان على الأداء المالي

" دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري فروع المصارف التجارية الأهلية في مدينة دهوك خلال عام 2014"

فراس محمد فؤاد

قسم التقنيات المالية و المحاسبية، الكلية التقنية الادارية، جامعة دهوك التقنية، إقليم كردستان – العراق.

*(تاريخ القبول بالنشر: **28** تشرين الأول **2015**)*

المستخلص

يشكل تكرار الأزمات المالية في العالم ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك إلى ان نتائجها الخطيرة التي تهز الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول، فضلا انتشار هذه الأزمات لتشمل دولا أخرى بسبب للأنفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول و كون هذه الدول لها عضوية في منظمة التجارة العالمية، واستنادا الى تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة 1980–1999تعرض أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية حادة، و تكررت هذه الأزمات ، فشملت دول شرق آسيا (ازمة النمور الأسيوية) وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية، و الولايات المتحدة .

وزع الباحث 35 استمارة استبانة على 7 مصارف تجارية العاملة في مدينة دهوك وكانت منها 30 استمارة صالحة للتحليل.

و يهدف البحث الى معرفة تاثير الازمة المالية على الاداء المالي في فروع المصارف التجارية في مدينة دهوك، توصل البحث الى عدة نتائج منها انخفاض قيمة الموجودات المالية لفروع المصارف المبحوثة نتيجة حدوث الازمة المالية يسبب تعرضها لخسائر مما يؤدي لهبوط قيمة موجوداتها و انخفاض الفرص الاستثمارية و بلغ معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة 0.641– ويمكن تفسير هذه العلاقة أنه كلما زادت حدة الازمة المالية كلما تاثر الاداء المالي في المصارف المبحوثة و خرجت الدراسة بعدة مقترحات.

المقدمة

ظهرت في الأونة الاخيرة الحديث عن الأزمة المالية في اقليم كوردستان العراق و التي تعتبر من الأحداث الأقتصادية حيث ادى لظهور الملع بين الناس بشكل عام و البنوك التجارية بشكل خاص حيث تتعرض البنوك التجارية دائما الى الازمات المالية اتي يمر بها الاقتصاد لانها العمود الفقري للاقتصاد و بذلك يتاثر الاداء المالي للمصارف عند حدوث الازمات و من اهم خصائص الازمات المالية انها حدوث خسائر نتيجة انخفاض الطلب على الخدمات و حدوث حالات السحب المفاجئة للاموال و انخفاض ربحية المصارف و افلاسها و امتداد هذه الازمات لقطاعات اقتصادية، لهذا سوف يتطرق هذا البحث الى تاثير الازمة المالية في الاداء المالي من خلال اربعة مباحث ،الاول المنهجية العلمية وخصص الثاني للجانب النظري ثم تناول الثالث الجانب العملي في حين اشتمل المبحث الرابع على الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول: المنهجية العلمية و الدراسات السابقة

اولا: المنهجية العلمية

1- مشكلة البحث : تواجه المجتمعات مشكلة اقتصادية كبيرة بين فترة و اخرى الا وهي الازمات المالية و تعمل الحكومات جاهدة لحل هذه المشكلة، وتاتي الازمة المالية و الاداء المالي متغيرين رئيسيين لحل هذه المشكلة و لهذا تكمن مشكلة البحث بالتساؤول التالي:- ماهو مدى تأثير الازمة المالية في الاداء المالي ؟

2**– اهداف البحث:** يهدف البحث الى:-

أ- بيان طبيعة العلاقة بين الازمة المالية في فروع المصارف التجارية في مدينة دهوك و الاداء المالي

ب- التعرف على الازمة المالية.

3- فرضية البحث: لغرض تحقيق الغاية الرئيسة من البحث تبنى الباحث الرؤيا الاتية كحل لمشكلة البحث من خلال خلال فرضيتيين اساسييتين :-

الاولى : لا توجد فروقات معنوية في اجابات عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة

الثانية توجد علاقة ارتباط معنوية بين الأزمة المالية و الأداء المالي

و من اجل تحقيق اهداف البحث ,و لتعزيز وجود علاقة بين الأزمة المالية و الأداء المالي و يتظمن المخطط المتغيرات الأتية:-

أ-يمثل الازمة المالية متغير مستقل يظم متغير واحد وهو الأزمة المالية.

ب-يمثل الاداء المالي متغير تابع يظم متغير واحد وهو الاداء المالي

4-اهمية البحث:

من الناحية الاكاديمية تكمن اهمية البحث بالأتي:-

أ- تتمحور اهمية البحث كونه يتناول تأثير الأزمة المالية في الأداء المالي وهومن الموضوعات الحيوية التي ترتبط بالحياه الاقتصادية للأنسان.

ب- يتناول اهم الموضوايع الاقتصادية لجميع المجتمعات وهو الأزمة المالية.

ت- ندرة البحوث التي تناولت متغيري الدراسة الأزمة المالية و الأداء المالي في مدينة دهوك .

اما من النحية الميدانية تامي اهمية البحث من خلال:-

أ- يستكشف تاثير الأزمة المالية في ألأداء المالي في مدينة دهوك .

ب- توجيه انظار مديري البنوك التجارية الى الأزمة المالية .

ثانيا: الدراسات السابقة

1- الدراسات المتعلقة بالأزمة المالية

أ- دراسة جميل (2003) الازمات المالية ، ممفهومها مؤشراتها ، امكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة

الهدف من اجراء هذه الدراسة لتحديد مفهوم الازمة المالية المتمثلة بالازمة النقدية و الازمة المصرفية التي ظهرت في الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي و توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها ان ارتفاع في اسعار صرف الحقيقية ، الحساب الجاري، التوسع في الائتمان المحلي، الزيادة في عرض النقد، ارتفاع المديونية الاجنبية، هبوط معدل النمو الاقتصادي، تقلب اسعار الفائدة الدولية، هي مؤشرات تدل لتعرض الدول لازمة مالية و هذا يدل على امكانية سلوك مؤشرات الاقتصاد الكلي للتنبؤ بحدوث الازمة المالية مما يستدعي التحليل المستمر لهذه المؤشرات من قبل القتصاديين لتجنب حدوث هذه الازمات.

ب- دراسة الزيادات و الخرابشة (2013) اثر الازمة المالية على الاسواق المالية العالمية "حالة تطبيقية على سوق الاوراق المالية الاردني"

أجريت هذه الدراسة لمعرفة اثار الازمة المالية على الاسواق المالية و ذلك لمعرفة اسباب انهيار الاسواق المالية في حالة مبين الازمة المالية لسوق العقارات و البنوك التجارية و هذا يدل على وجود تأثير الازمة المالية للرهن العقاري على البنوك التجارية.

2- الدراسات المتعلقة بالأداء المالي

ت- دراسة المشهداني (2009) اثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف

كان الهدف من اجراء هذه الدراسة هو معرفة اثر الحوكمة في تحسين الاداء المالي للمصارف و اجريت الدراسة على عدد من المصارف العراقية الخاصة استمارة الاستبانة بهدف جمع البيانات و المعلومات و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها لقياس الأداء المالي الاستراتيجي على المصرف أن يقوم بعمليتين إداريتين بشكل متكامل للتوصل إلى نتائج الأداء المالي والتعرف على مدى فاعلية وكفاءة المصرف وهاتان العمليتان هما عملية التحليل المالي و تقييم الاداء.

ث- دراسة البرواري(2013) دور ابعاد الذكاء التنافسي في مؤشرات الاداء المالي للمصارف

اجريت هذه الدراسة لمعرفة دور ابعاد الذكاء التنافسي في مؤشرات الداء المالي للمصارف العاملة في محافظتي دهوك و اربيل خلال فترة من شهر ايار عام 2012 لغاية كانون الاول عام 2013 استخدم الباحث استمارة الاستبانة بهدف جمع البيانات و المعلومات و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان الاداء المالي من المفاهيم القديمة الحديثة حيث ان الاهتمام بهذا المفهوم يعد قديما سواء اكان نظرياً ام ميدانياً نظراً لأهمية الأداء المالي كأحد المجالات الرئيسة التي تعبر عن الأداء الكلي للمنظمات ونجاحها، وهو الامر الذي فرض الاهتمام به حديثا من قبل المنظرين والباحثين حيث مازال الأداء المالي يعد المجال الحقيقي لتقييم أداء منظمات الأعمال.

و تاتي اهمية الدراسات السابقة بان هذه الدراسات لم تتطرق الى متغيري البحث معاز

المبحث الثاني: الجانب النظري

اولا: ألأزمة المالية

اولاً: مفهوم الازمه المالية و خصائصها

تطرق عدد من الباحثين الى مفهوم الازمة المالية حيث يعرفها (Mishkin& Eakins ,2000 :409) بانها حدوث اختلالات في الاسواق المالية التي تتميز بانخفاض كبير في اسعار الموجودات و فشل الكثير من المنظمات في نشاطاتها.

و معدل الصرف و يرى (Jickling,2008 : 2) ان الازمة المالية تاثير الاقتصاد سلبيا نتيجة ارتباك او اختلال في انتقال الاسواق المالية الى مستوى الازمة نتيجة رفض تدفق الائتمان الى اشخاص و منظمات الاعمال اما (كورتال ، 2009، 2-3) بانها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بتحقيق عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية الخسارة في اعاملها مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي مما يؤدي الى هبوط حاد في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق سلعة معينة، أو مجموعة من المنظمات، لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الموجودات نتيجة انفجار "فقاعة سعرية مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانًا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الموجودات المالية أو المادية كالأسهم أوالسلع بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.

اما (الشيخ ، 2009 ، 3) يرى ان الأزمة المالية حالة تتعرض لها البورصات وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية تم مثل بانكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها عدم امكانية سداد القروض أزمات وانخفاض في الاستثمار و ظهور حالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

و حسب وجهة نظر(حسن ، 2010 ، 1) ان الأزمة المالية هي الانخفاض الفجائي في أسعار نوع أو أكثر من الموجودات سواء كانت الموجودات رأسمالية او مادية تستخدم في العملية الإنتاجية (كالآلات والأبنية)، وإما موجودات مالية، (كحقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي ، مثل الأسهم وحسابات الادخار)، أو أنها حقوق ملكية للموجودات المالية ، وهذه تسمى مشتقات مالية ، كالعقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية). فإذا انهارت قيمة موجود ما فجأة، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها . وتأخذ الأزمة شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في اسواق السلع و الخدمات، أو مجموعة من المنظمات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية.

و يشير (Lo,2008:1) ان الازمة المالية تكون جانبا لا مفر منه للراسمالية بسبب التفاعل بين السلوك البشري و القدرة على الأبتكار دون قيود للمنافسة والتطورت و ان لم تتمكن المنظمات من تجنب الأزمات يمكن ان تقوم باجراءت تنخفض اثار هذه الأزمات مثل تحمل قدر مناسب من المخاطر و تحقيق المزيد من الشفافية في العمل المصرفي وبامكان الحكومات ان تلعب دوراً رئيسيا في هذا المجال.

اما خصائص الازمة المالية يرى (صادق ، 2008 : 7) بان خصائص الأزمة المالية هي :-

1– المفاجأة: تحدث الازمات المالية دون ان يكون لديها علامات تشير بظهور الازمات المالية لذا تظهر بشكل مفاجئ .

2– نقص المعلومات: تكون المعلومات قليلة عن الازمة المالية و خاصة معلومات عن سبب ظهور الازمة، وتكون المعلومات ناقصة عندما تظهر الازمة لأول مرة .

3– تصاعدالأحداث: تظييق الخناق عند حدوث الازمات نتيجة لان الاحداث تتوالى واحدة تلو الاخرى .

4– فقدان السيطرة: تقع احداث الازمات خارج نطاق قدرة المنظمة او توقعاتها.

5– حالة الذعر: يلجاء المدير أو المسوؤل إلى التشاجر مع معاونيه و مرؤوسيه أو إقالة كل من له علاقة بوقوع الأزمة.

6– غياب الحل الجذري السريع: لا تعطي الأزمات مهلة أو فرصة للمدير حتى يصل إلى حل معين ، بل في غمضة عين لا بد من اختيار يبين عدداً محدوداً من الحلول واختيار أقلها ضرراً.

7– العدوى : تتعدى الازمات المالية مثل الامراض المعدية من دولة لأخرى و يمكن ان يكون بشكل ايجابي و سلبي فتؤثر على اسعار الموجودات لبلد اخر و ان اختلفت درجة التاثير بطبيعة قوة التعامل بين السوق المحلي لتلك الدوله التي حدثت فيها الازمة المالية و الاسواق العالمية . (ابوموسى ، 2005، 208).

ثانياً: انواع الازمات المالية

يبين (عبدالقادر ،2012 : 94-95) أنواع الأزمات المالية كمايلي:

1– أزمة مصرفية : يبين (جميل ، 2003 :281) ان الأزمة المصرفية ارتفاع مفاجئ في سحوبات الودائع من البنوك التجارية بسبب الأنخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية القروض و تزايد القروض الرديئة يؤدي لسحب الزبائن اموالهم من المصارف و بالتالي تحدث الأزمة و حسب (كورتل ،2009 :3) تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث "أزمة سيولة "لدى البنك، وإذا إمتدت إلى بنوك أخرى تحدث ازمة مصرفية في تلك الحالة وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفًا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى ازمة الائتمان .

2– أزمة عملة" أزمة ميزان المدفوعات : حسب :(الزيادات و الخرابشة ،2013 : 406) فقدان قدر كبير من الأحتياطيات الدولية للدولة بسبب انخفاض قيمة العملة وبالتالي تحدث أزمة إنهيار سعر صرف العملة.

3–أزمة أسواق المال" حالة الفقاعات" يشير(كورتل ،2009 : 3-4) ان هذه الأزمات تحدث عندما يرتفع سعر موجود بشكل يتجاوز قيمتها العادلة نتيجة بظاهرة "الفقاعة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، و لكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها، ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى.

4–ازمة مديونية : يرى(عبدالقادر،2012: 95) تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري) خاص(، أو دين سيادي) عام .كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي.

ثالثاً: اسباب الازمات المالية

تحدث الأزمات المالية لأسباب عديدة يمكن التنبؤ ببعضها، و البعض الآخر يصعب قياسه بدقة، و تفيد الخبرات المتراكمة في تقدير الاتجاهات البورصة، و يرى كل من (زايدي و يزيد، 2009: 6) ان اسباب الازمات المالية تعود إلى :-

عدم استقرار الاقتصاد الكلي: تعد التقلبات في شروط التبادل التجاري من اهم اسباب الازمات المالية لان انخفاض شروط التجارة يصعب على زبائن البنوك المشتغلين في الاستيراد و التصدير الوفاء بالالتزاماتهم .

1- **اضطرابات القطاع المالي**: عند التوسع في منح الائتمان المصرفي و تددفقات كبيرة لرؤوس الاموال من لخارج و انهيار اسواق الاوراق المالية تعد من الاسباب التي تؤدي لحدوث الازمات المالية فعلى سبيل المثال ما حدث في جنوب شرق اسيا في الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي توسعا في القطاع المالي و الانفتاح التجاري و التحرر المالي الغير الحذر ادى لظهور ازمة في جنوب شرق اسيا.

2- **تشوه نظام الحوافز**: لا يتاثر العاملين في الادارة العليا ماليا بالازمات المالية فلا يتم تحميلهم بالخسائر و لا يتم انهاء خدماتهم و من الاسباب المؤدية للزمة المالية قلة خبرة الادارات العليا في المصارف.

3- **سياسات سعر الصرف**: تتعرض الدول التي تتبع سياسة سعر الصرف الثابت للصدمات الخارجية بشكل اكثر ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يصعب يصعب على السلطات النقدية قيام المصارف بدور الملاذ الاخير للاقراض بالعملة الاجنبية لان ذلك يعني فقدان السلطة النقدية لاحتياطاتها من العملة الاجنبية و حدوث الازمة المالية.

و يترتب على الأزمات تدهور في الأسعار و الخسائر، و تدهور التداول في البورصة، و فقدان الثقة في بعض الأوراق المالية، لذا يفيد الإفصاح المالي في الكشف عن حقيقة التغيرات في البورصات و يمكن مواجهة الأزمات البورصية إما بالانتظار أو بالانسحاب، أو بتطبيق التخطيط الاستراتيجي الفعال .

ويرى الباحث ان من اسباب الأزمة المالية هي اسباب سياسية كما حصل في اقليم كوردستان و ذلك عند قيام الحكومة العراقية بقطع رواتب الموظفين و الموازنة من اقليم كوردستان ادى لظهور ازمة مالية في الاقليم و تتاثر المصارف التجارية العاملة في الاقليم بالازمة المالية و ذلك بسبب السحوبات المفاجئة للاموال من المصارف و حدوث ازمة السيولة المصرفية.

و لمعالجة مخاطر الازمة المالية لابد من اتباع مقررات لجنة بازل2 المتعلقة بادارة المخاطر و الحد منها او تخفيفها حيث يرى(نجار،2014: 138) ان مقررات لجنة بازل 2 هي :-

1- انشاء بيئة ملائمة لمخاطر القروض : وهذا يعتمد هذا على ادارة البنك و استراتيجيتها في ادارة مخاطر الائتمان و بيان ام مخاطر القروض المصرفيةلمعرفة مستوى الخطر المسموح به و مقارنته مع ربحية المصرف .

2- ارساء الاسس الادارة السليمة لمخاطر الائتمان: و تتمثل تقييم سياسة المصرف في اجراءات منح القروضتقييم جودة الموجوادات المصرفية و وجود رقابة فعالة على القروض و توفير الاحتياطيات اللازمة لمواجهة مخاطر الدول و مخاطر التحويل.

3- **ظمان الرقابة الكافية على المخاطر المصرفية** : اي وضع نظام لعملية مراقبة المخاطر المصرفية و ان ترسل نتائج التقييم الى مجلس الادارة.

4- **تفعيل دور المراقبيين المصرفيين** : لقياس و مراقبة القروض المصرفية لابد من مراقبة المخاطر المصرفية مع ظرورة اجراءتقييم لاستراتيجيات و سياسات البنك تهدف لظمان ادارة المخاطر المصرفية.

رابعاَ: خطوات معالجة الأزمات المالية

تكمن خطوات معالجة الأزمات المالية تكون على المدى القصير و المدى المتوسط حسب (الربيعي، 2009 :30-34)

اولا : المدى القصير

يمكن تحقيق بعض الخطوات عند المدى القصير دون الحاجة لقواعد تنظيمية او تشريعية لوضع الحلول و هذه الحلول هي :-

1- الأفصاح : يعني الكشف عن مصادر التمويل و كيفية استثمارها و التقليل من عدم اليقين .

2- **اصلاح الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية :** يعني اعادة تقييم الموجودات التي يصل بها الأمر الى قيم و تقديرات لا تتناسب مع القيم السوقية .

3- **ادارة المخاطر :** ان النشاط المالي كغيره من النشاطات معرض للمخاطر الكلية التي تكون سبب المشاكل لذا يجب ادارة المخاطر بشكل فعال و ان تفاقم المشاكل المالية مرجعه قلة المعلومات .

4- **تعويضات المديرين :** ان الحوفز تجعل المدراء لوضع اصلاحات ادارة الخطر بشكل سليم لتقليل اثاره من خلال توفير راس المال الكافي و السيوله الوافية .

5- الخطط الحكومية : تتخذ الحكومة اجراءات من بينها خطة الطوارئ لتسمح بالتعامل مع الأرصدة الكبيرة للموجودات التي تراجعت قيمتها .

ثانيا : المدى المتوسط

تعتبر التغيرات على مدى المتوسط اساسية في هذا المجال وهذه الخطوات هي :-

1- الشفافية : تساعد الشفافية المستثمرين ان يكونوا اكثر قدرة لتقدير المخاطر عند تزويدهم بالمعلومات المطلوبة .

2- **اصلاح نظام التصنيف الأئتماني :** لكي يكون التصنيف الأئتماني مفيد لابد من تهيئة المعلومات المطلوبة بخصوص مدى تعرض المنتجات للتخفيض الأئتماني وهي عملية تحتاج الى اعادة تقييم المعاملة التنظيمية و الرقابة للأوراق المالية المصنفة .

ثانيا: الاداء المالي

اولا: مفهوم الاداء المالي و اهميته

قبل التحدث عن الاداء المالي لابد من التطرق الى مفهوم الاداء حيث يعرفها (Robins&Wiersema,1995:278) قدرة المنظمة لتحقيق اهدافها الطويلة الاجل في حين يرى (Wheelen & Hunger, 1995:23) ان الاداء هي النتائج التي ترغب المنظمة فيها والسعي الى تحقيقها. اما(Wright& Others,1998,259) يعرفها انعكاس قدرة المنظمة لتحقيق اهدافها و من جهة اخرى يرى (فرج،2009: 58) الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية المتاحة للمنظمة بغية تحقيق اهدافها و استمراريتها بغية المحافظة على ميزاتها التنافسية.

اما الاداء المالي يعرفها : Miller & Dess , 1996 (14) استخدام مؤشرات مالية كالربح مثلا للتعبير عن اداء اعمال المنظمة . اما (المشهداني، 2009: 55) الاداء المالي بانه انعكاس للمركز المالي للمنظمة المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن اعمال المنظمة لفترة زمنية معينة . اما (البرواري،2013، 21) دالة لمؤشرات المالية والخصائص المنظمة و التي تدعم بشكل اساسي للأعمال المختلفة التي تقوم بها المنظمة، فضلاً عن ما يؤشره من نقاط نقاط قوة وضعف داخلية.

اما اهمية الاداء المالي يرى (Hunt & Morgan, 1995: 6) ان اهمية الاداء المالي تتمثل في الربحية و و تحقيق معدلات النمو و تحسين القيمة الأقتصادية للمنظمة اما(Waddock & Graves, 1997: 306) يشير ان الاداء المالي يحتل مكانة متميزة في تحديد كفاءة و فاعلية المنظمة و مدى تحقيقها للاهداف المخطط بلوغها اضافة لتزويد المنظمة بفرص استثمار في مجالات متنوعة و التي تساعد في تحقيق اهداف اصحاب المصالح. و حسب (Serge,1992,162) ان اهمية الاداء المالي تكمن في قدرة المنظمة تحقيق الايرادات من نشاطاتها سواء كانت نشاطات جارية او راسمالية اضافة الى تحقيق فائض من نشاطاتها .

ثانيا: مؤشرات الاداء المالي

1- الربحية

يبين (البرواري، 2013: 29) الربحية بانها النتيجة النهائية التي تحصل عليها المنظمة للسياسات المختلفة التي تنتهجها المنظمة في ادارة شؤونها اما (المشهداني، 2009: 66) يبين عندما تكون الايرادات نقطة البداية للاداء المالي فان الربحية

تشير الى النتيجة النهائية التي تسعى المنظمات تحقيقها و يعد تحقيق الربحية و الحصول على عائد ملائم للمالكين و لبلوغ هذا الهدف لابد من ان يوظف امواله في مصادر مختلفة للحصول على الايرادات.

2- السيولة

يرى (Howells&Bain,2008:8) ان السيولة تشمل ثلاث امور مهمة هي الوقت اي تحويل الموجود الى نقد في اقل فترة زمنية و المخاطرة يعني احتمال انخفاض قيمة الموجود المراد تحويله الى نقد و اخيرا الخسارة و التي تعني الكلفة التي يتحملها الفرد عند تحويل الموجود الى نقد اما (Hemple &Others ,1994:158) يرى ان توفير السيولة من المهام الرئيسة التي تسعى ادارة المصرف تحقيقها اذ يجب على ادارة المصرف ان تعرف حجم السيولة اللازم الاحتفاظ بها لمواجهة حالات السحب و يجب ان تقيس ادارة المصرف السيولة التي تحتاجها لان يمكن ان تكون هناك خطورة خاصة عندما تمتلك ادارة المصرف مصادر عديدة للسيولة ذات الارباح المنخفضة اضافة الى ان انخفاض السيولة يعرض المصرف الى مشاكل مالية تؤدي الى فشل ادارة المصرف في تحقيق اهدافها.

3- المديونية

يرى (البرواري ، 2013 : 34)يقيس مؤشر المديونية مدى اعتماد المصرف على الدين في تمويل استثماراته بالمقارنة بالتمويل المقدم من قبل المالكين، وتسمى ايضاً رافعة التمويل؛ لانها تقيس نسبة استخدام الدين في هيكل تمويل المصرف اوتستخدم كمؤشر لتقييم سياسة التمويل بالمنشأة، ولتقييم درجة المخاطرة التي يتحملها المقرضون وملاك المشروع بسبب سياسة إدارة المنظمة في مجال المتاجرة على الملكية حيث كلما زادت استخدام اموال المودعين في الاستثمار يؤدي الى تعرض البنوك لازمة السيولة عند حصول ازمة مالية و ذلك بسبب السحوبات المفاجئة للاموال و عدم قدرة البنك مواجهة هذه السحوبات.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولا: وصف فروع المصارف المبحوثة

الجدول (1): الجوانب التعريفية الخاصة بالفروع المصارف المبحوثة

ت	اسم فرع المصرف	تأريخ التأسيس	القطاعات المستهدفة
1	أميرالد	2001	جميع القطاعات
2	الوركاء	2004	جميع القطاعات
3	الشمال	2008	جميع القطاعات
4	الموصل	2010	جميع القطاعات
5	الخليج	2011	جميع القطاعات
6	الأقتصاد	2012	جميع القطاعات
7	جيهان	2014	جميع القطاعات

المصدر استمارة الاستبانة

ثانيا: وصف عينة الأفراد المبحوثين

تبين من خلال الجدول (2) ان متغير الجنس قد اظهر تفوق الإناث على الذكور ، اذ بلغت نسبة الإناث(7. 66%)، في حين بلغت نسبة الذكور(3. 33%)، و يعزي ذلك الى ان المصارف المبحوثة تقع داخل المدن و ان العادات و التقاليد لمجتمع البحث تسمح للنساء العمل فيها كما أن الأناث يفضلون العمل في المصارف كونها تتلاءم أكثر مع قدراتهم الوظيفية.

كما يتبين من متغير العمر ان الأفراد الذين تكون اعمارهم اقل من 45 سنة يشكلون نسبة (63.4%) لكل فئة على حدة و اما الذين تزيد اعمارهم من 46 سنة تبلغ نسبتهم (36.6%) و هذا يدل على ان المصارف المبحوثة تعتمد على العناصر الشابة في تقديم الخدمات المصرفية .

و يتبين من الجدول ذاته ان حملة شهادة البكالوريوس يشكلون نسبة حوالي (76.7%) وهذا مؤشر ايجابي للمصارف المبحوثة اذ ان ارتفاع نسبة حملة شهادة البكالوريوس يدل على اعتماد مصارف عينة الدراسة على اناطة المسؤوليات لحملة شهادات البكالوريوس مما يشكل ملامح إيجابية للمصارف و تقديم أفضل الخدمات و إتخاذ القرارات الرشيدة.

كما يشير الى أن أكثر من أفراد عينة الدراسة تتراوح خدمتهم في مجال العمل في المصارف التجارية بين (5-10) سنوات بنسبة (86.7%) و يعود ذلك الى حداثة المصارف المبحوثة في مدينة دهوك.

الجدول(2): عدد من الخصائص الشخصية للأفراد المبحوثين

الخصائص الشخصية	العدد	النسبة المئوية
1- الجنس		
أ- ذكر	10	33.3
ب- انثى	20	66.7
المجموع	30	100%
2-فئات العمر		
أ- اقل من 30 سنة	5	16.7
ب- 30-45 سنة	14	46.7
ت- 46 سنة فأكثر	11	36.6
المجموع	40	%100
3- التحصيل الدراسي		
أ- شهادة عليا	0	0
ب- بكالوريوس	23	76.7
ت- دبلوم فني	7	23.3
ث- اعدادية فما دون	0	0
المجموع	30	%100
4- عدد سنوات الخدمة في مجال العمل		
أ- اقل من 5 سنوات	0	0
ب- 5-10 سنوات	26	86.7
ت-أكثر من 10 سنوات	4	13.3
المجموع	30	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج استمارات الاستبانة

ثالثا: وصف و تشخيص متغيرات الدراسة

1- وصف متغيرات الازمة المالية

تشير معطيات الجدول (3) الى التوزيعات التكرارية و الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغير الازمة المالية المعبر عنها بمتغيرات (X8-X1) اذ يلاحظ وجود اتفاق نسبي بنسبة (91%) و بلغت نسبة عدم الاتفاق (9%) و جاء ذلك بوسط حسابي عام (4.26) و انحراف معياري عام (0.925) و من ابرز المتغيرات التي ساهمت في اغناء متغير الازمة المالية هو X7 " انخفضت قيمة الموجودات لدى مصرفنا بعد حدوث الازمة المالية" بوسط حسابي لكلا المتغيرين (4.46) و انحراف معياري (0.507) اما المتغير X5 الذي ينص على " تأثرت الفرص الاستثمارية امام المصارف بسبب الازمة المالية" الاقل اسهاما في اغناء متغير الازمة المالية بوسط حسابي(4.3) و بانحراف معياري(1.12) .

و تدل المعطيات الاحصائية اعلاه بأن المصارف المبحوثة تميل الى اعتماد الازمة المالية في نطاق عملها المصرفي.

الجدول (3): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الازمة المالية

الازمة المالية	مقياس الإجابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق تماما		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق تماما			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X1	21	70	6	20	0	0	3	10	0	0	4.5	0.922
X2	18	60	9	30	0	0	0	0	3	10	4.3	1.2
X3	16	53.3	11	36.7	0	0	3	10	0	0	4.3	0.922
X4	9	40	17	56.7	0	0	0	0	4	13.3	4.03	0.98
X5	12	40	13	43.3	0	0	4	13.4	1	3.3	4.3	1.12
X6	8	26.7	21	70	0	0	1	3.3	0	0	4.2	0.61
X7	14	46.7	16	53.3	0	0	0	0	0	0	4.46	0.507
X8	11	36.7	16	53.3	0	0	0	0	3	10	4.06	1.14
المعدل العام		46		45		0		4.5		4.5	4.26	0.925

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على نتائج استمارة الاستبانة

2-وصف متغيرات الاداء المالي

تشير معطيات الجدول (4) الى التوزيعات التكرارية و الاوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغير الاداء المالي المعبر عنها بمتغيرات (X17-X9) حيث يوجد هناك اتفاق نسبي البالغة (73%) و نسبة عدم الاتفاق (27%) حيث بلغ الوسط الحسابي العام (3.61) و انحراف معياري عام (0.99) و من ابرز المتغيرات التي ساهمت في اغناء الاداء المالي المتغير (X11) بوسط حسابي (4.3) وانحراف معياري (0.46) و هذا يدل على " تتاح لنا معلومات لمقارنة العائد على الاستثمار لمصرفنا للسنة الحالية مقارنة بالسنوات السابقة" و يعد المتغير (X16) من اقل المتغيرات التي ساهمت في اغناء الاداء المالي بوسط حسابي (1.86) و انحراف معياري(0.973) وهذا يدل على قلة مقارنة مدى اعتماد المصارف المبحوثة على الاقتراض في تمويل استثماراته مع التمويل المقدم من قبل المالكين و تدل المعطيات الاحصائية اعلاه بأن المصارف المبحوثة تميل الى اعتماد الاداء المالي في نطاق عملها المصرفي بنسبة متدني

الجدول (4): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الاداء المالي

الاداء المالي	مقيـــاس الإجـــابة										الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	اتفق تماما		اتفق		غير متأكد		لا اتفق		لا اتفق تماما			
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
X9	16	53.3	11	36.7	0	0	3	10	0	0	4.03	1.12
X10	15	50	12	40	0	0	3	10	0	0	4.3	0.91
X11	9	30	21	70	0	0	0	0	0	0	4.3	0.46
X12	11	36.7	18	60	0	0	0	0	1	3.3	4.26	0.78
X13	0	0	7	24.4	0	0	10	33.3	13	43.3	2	1.2
X14	6	20	19	63.3	0	0	3	10	2	6.7	3.8	1.09
X15	13	43.3	8	26.7	0	0	5	16.7	4	13.4	3.7	1.51
X16	0	0	4	13.4	0	0	14	46.7	12	40	1.86	0.973
X17	15	50	12	40	0	0	3	10	0	0	4.3	0.91
المعدل العام		31.4		41.6		0		15.2		11.8	3.61	0.99

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على نتائج استمارة الاستبانة

و من خلال المعطيات الاحصائية الواردة في وصف و تشخيص متغيرات الدراسة تتوصل الدراسة الى صحة الفرضية الاولى التي تنص على ان "لاتوجد فروقات معنوية في اجابات عينة الدراسة تجاه متغيرات الدراسة."

رابعا: الأختبار الميداني لفرضيات البحث

1- تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تم استخدام معامل الارتباط البسيط بطريقة (Spearman) لاختبار فرضية الارتباط كونه الأداة الإحصائية المناسبة للتعرف على علاقات الارتباط بين متغيرات البحث ذات البيانات الوصفية ، إذ سيتم التحقق من مدى صحة تلك الفرضيات حيث تشير النتائج في الجدول (5) إلى تحليل الارتباط بين متغيرات البحث وعلى مستوى المؤشر الكلي بوجود علاقة ارتباط معنوية وسالبة وبمستويات جيدة بين متغير الازمة المالية ومتغير الاداء ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.641-) وهي قيمة معنوية عند مستوى (0.05). ويمكن تفسير هذه العلاقة أنه كلما زادت حدة الازمة المالية اثرت على الاداء .

2- تأثير الازمة المالية في الاداء المالي

تم استخدام معامل الانحدار البسيط (Simple Regression Coefficient) بطريقة (Enter) لاختبار فرضية التأثير كونه الأداة الإحصائية المناسبة للتعرف على علاقات التأثير بين متغيرات البحث ، إذ تشير نتائج التحليل في الجدول (6) إلى وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل الأزمة المالية في المتغير التابع والمتمثل بالأداء المالي وعلى مستوى المؤشر الكلي لها ، إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (19.484) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (4.08) وبدرجات حرية (1 و 28) مما يشير إلى معنوية التأثير وعند مستوى (0.05). ويدعم ذلك أن قيمة مستوى المعنوية المحسوبة والبالغة (0.000) كانت أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي والبالغ (0.05). كما وتشير نتائج التحليل على المستوى الكلي إلى الآتي:-

- في ضوء معادلة الانحدار توضح قيمة الثابت والبالغة (0.389) أن هناك ظهور الأداء المالي بقيمة مقدارها (0.389) وذلك عندما تكون قيمة الأزمة المالية مساوية

للصفر ، وهو معامل ومقبول في الدراسات الإنسانية. وعليه يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الأداء المالي يستمد خصائصه من الأزمة المالية في المنظمات المبحوثة

•- كما تبين نتائج التحليل في الجدول (6) أن قيمة (R^2) بلغت (0.41) ، وهذه النتيجة تشير إلى أن ما نسبته (41%) من التغير الذي يحصل في الأداء المالي يعود إلى المتغير المستقل الأزمة المالية ، لكنه يوضح وجود عوامل تأثيرية أخرى تبلغ نسبتها (59%) غير مضمنة في الأنموذج الافتراضي الذي أعتمدالباحث في دراسته الحالية.

و استنادا الى النتائج الأحصائية اعلاه يمكن القول " تؤثر الأزمة المالية في الأداء المالي."

الجدول (5): تأثير الازمة المالية في الاداء المالي

الأنموذج	الازمة المالية					قيمة مستوى المعنوية المحسوب
	قيمة B	قيمة R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	قيمة DF	
الثابت	2.821	-	8.67		1	0.000
الاداء المالي	0.389	0.41	4.41	19.482	28	0.000

قيمة t الجدولية (30) = 1.726 ، N = 30 ، ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

المبحث الرابع: الاستنتاجات و المقترحات:

اولا: الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى عدد من الأستناتاجات و من ابرز هذه الأستنتجات هي:-

1- انخفاض قيمة الموجودات المالية للمصارف المبحوثة نتيجة حدوث الازمة المالية و ذلك لان حدوث هذه الازمات يؤدي الى تعرض المنظمات المالية لخسائر مما يؤدي لهبوط قيمة موجوداتها.
2- تاثرت الفرص الاستثمارية امام المصارف المبحوثة بسبب الأزمة المالية حيث انخفضت الفرص الاستثمارية في الاقليم بعد هذه الازمة و انسحبت العديد من الشركات الاستثمارية من الاقليم.
3- بأمكان المصارف المبحوثة لمقارنة العائد على الاستثمار للسنة الحالية مقارنة بالسنوات السابقة وذلك لأمتلاكها معلومات عن عوائد السنة الحالية و السنوات السابقة لمعرفة مدى انخفاض ارباح السنة الحالية عن السنوات السابقة.
4- قيام عدد قليل باجراء المقارنة بين استثمار الاموال المقدمة من قبل المالكين و الاموال المودعة في البنك.
5- بلغ معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة 0.641- -ويمكن تفسير هذه العلاقة أنه كلما زادت حدة الازمة المالية كلما تاثر الاداء المالي في فروع المصارف المبحوثة.

ثانيا: المقترحات

1- على المصارف التجارية ان تتبع استراتيجة تنويع الخدمات و تنويع القنوات الاستثمارية لديها و ذلك بهدف التقليل من اثار الازمات المالية.
2- زيادة مقارنة مدى اعتماد المصارف المبحوثة على الاقتراض في تمويل استثماراته مع التمويل المقدم من قبل المالكين.
3- وضع الخطط المناسبة للوفاء بالالتزاماتها و ذلك لان عدم الوفاء بالالتزمات يؤدي فقدان ثقة المودعين بالمصارف.
4- امتلاك المصارف راس مال مناسب بما فيه الكفاية ان يكون هامش امان للدائنين لتوليد الثقة لدى الدائنين بالمصارف.

قائمة المصادر

اولا : الرسائل و الأطاريح

1- البرواري،هيژا، عبدالكريم ، (2013)، دور أبعاد الذكاء التنافسي في مؤشرات الأداء المالي للمصارف دراسة إستطلاعية لآراء عينة من المديرين في عدد من المصارف الأهلية في محافظتي دهوك و أربيل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى مجلس فاكلتي القانون و الأدارة جامعة دهوك، دهوك اقليم كوردستان.
2- شراب، صباح اسامة علي، (2006)،اثر الاعلان على توزيعات الارباحعلى اسعار اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين

للاوراق المالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين

3- عبدالقادر، بن عيسى،(2012)، أثر استخدام المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية العالمية –دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006 إلى غاية –ديسمبر2010 ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

4- فرج، وليد علاء، (2009)، علاقة تقانة المعلومات بأعادة هندسة الاعمال وأثرهما في الاداء المتميز: دراسة حالة في شركة بغداد للمشروبات الغازية/المساهمة المختلطة، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الادارية، بغداد

5- اللوزي، خالد محمد،(2013)، اثر ممارسة ادارة الأرباح على أسعار الأسهم دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الأعمال، جامعة شرق الأوسط.

6- المشهداني، ايمان شيحان عباس،(2009)، أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة ،بحث تطبيقي مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية لنيل شهادة الدبلوم العالي في المصارف، جامعة بغداد.

7- نجار، حياه، (2014)، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية في الجزائر، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علو التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، الجزائر.

ثانياً: الدوريات

1- جميل، جميل عجمي، 2003، الأزمات المالية مفهومها، مؤشراتها امكانية التنبؤ بها، في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، العدد التاسع عشر، المجلد الأول، دمشق، سوريا

2- حسن، علي اسعد، 2010، الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الأجتماعية، العدد 10، من وزارة الثقافة و الاعلام السعودية، الرياض .

3- الزيادات، علي و الخرابشة، فارس، 2013، اثر الأزمة المالية على اسواق المالية العالمية حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، المجلد الحادي و العشرون.

ثالثاً : المؤتمرات

1- الشيخ ، الداوي 2009 ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الأقتصادي الغربي و الأسلامي ، جامعة الجنان طرابلس لبنان .

2- زايدي، عبدالاسلام و يزيد، مقران، 2009 ، انعكاسات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات المغاربية الجزائر، تونس، مغرب، ليبيا، مصر،بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية العالمية، جامعة بجاية الجزائر.

رابعاً : البحوث و الدراسات

1- صادق ، درمان سليمان ، 2008 ، دور التفكير الإبداعي في معالجة الأزمات التسويقية، بحث منشور على الانترنيت في موقع www dr-al-adakee.com/sound/upload/aln3esa-1216470336.doc.

2- كورتل ، فريد ، 2009 ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية ، جامعة سكيكدة الجزائر .

خامسا : الكتب

1- ابوموسى ، رسمية احمد ، 2005 ،الأسواق المالية و النقدية ، ط1، دار المعتز للنشر و التوزيع ، عمان الأردن

2- الجميل، سرمد كوكب، (2012)، المدخل الى ادارة المؤسسات المالية نظريات و تطبيقات، ط1، دار ابن الاثير للطباعة و النشر، الموصل، العراق

3- الربيعي ، حاكم محسن محمد ،2009 ، الأزمة المالية العالمية الأسباب و المضامين و التداعيات ، ط1، دار الضياء للطباعة و التصميم ،النجف ، العراق

ثانيا : المصادر الأجنبية

First: Reports

1-Jickling, Mark (2008), "CRS Report for Congress: Averting Financial Crisis ", Congressional Research Service

Second: Conference and Researches

1-Lo, Andrew W., (2008), Hedge Funds, Systemic Risk, and the Financial Crisis of 2007–2008, Prepared for the U.S. House of Representatives Committee on Oversight and Government Reform.

Thiredly : Journals

1- Hunt S. & Morgan R., (1995), The Comparative Advantage Theory of

2- Howells , peter ; Bain , Keith (2000) Financial Markets And Institutions 3th ed, prentice Hall .
3- Miller, Alex & Dess, Gregory, G. (1996)" strategic Management " , 2th ed. , Mc-Graw-hill book Co
4- Mishkin, Frederic & Eakins, Stanley G, (2000), Financial Market & Institutions, 3rd , U.S.A.
5- SERGE Evraert, (1992) ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIERS , Méthodes et cas, Eyrolles, paris,Farance
6- Wheelen , Thomas L . and Hunger, J . David,(1995) " strategic management and Business policy" 5th ed. , Addison Wesley pub
7- Wright, P., Kroll, M. & Parnell, J., (1998), "Strategic Management concept", 2nd , Ed., Prentice-Hall Inc.

Competition, Journal of Marketing. Vol. 59
2- Robin, D., Wiersema, M., (1995), "A Resource-Based Approach to the Multibusiness Firm: Empirical Analysis of portfolio Interrelationship and Corporate Financial Performance". Strategic Management Journal, Vol. 16, No. 4, May
3- -Waddock S., & Graves S., (1997) The Corporate Social Performance Financial Performance Link, Strategic Management Journal, Vol. 18, No

Fourthly : books

1- Hempel , George ; simonson , Donald ; coleman , Alan (1994) Bank Management 4th ed , John Wiley 8 Son's Inc U.S.A .

الملحق (1)

أنموذج استمارة الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة دهوك التقنية

الكلية التقنية الادارية

قسم التقنيات المالية و المحاسبية

م / استمارة استبانة

السيد المدير المحترم / السادة رؤساء الأقسام ومدراء الوحدات المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تمثل الاستمارة التي بين ايديكم الكريمة جزءاً من الدراسة الموسومة " **تاثير الأزمة المالية في اقليم كوردستان على الأداء المالي** " دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري فروع المصارف التجارية الأهلية في مدينة دهوك خلال عام 2014"" والتي يسعى الباحث من خلالها إلى استطلاع آرائكم حول الفقرات التي تضمنتها هذه الاستمارة ، آملين أن تخصصوا جزءاً من وقتكم وتتعاونوا معنا في الإجابة على فقرات الاستبانة وسيتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة وستعرض النتائج على هيئة أرقام ومؤشرات إحصائية عامة تستخدم لأغراض هذه الدراسة حصراً ، ولا داعي لذكر الاسم ، وإن مساهمتكم سيكون لها الأثر البالغ في نجاح دراستنا .

مع فائق التقدير

ملاحظات عامة

1- يرجى الإجابة على جميع الأسئلة لان ترك أي سؤال دون إجابة يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل .

2- يرجى وضع علامة (√) في الحقل الذي يمثل وجهة نظرك .

3- الباحث على استعداد للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم الخاصة بالاستمارة .

الباحث

فراس محمد فؤاد

مدرس مساعد

اسم المصرف :

القطاع :

سنة التاسيس:

بيانات تتعلق بالمستجيب على الاستمارة :

1- الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر :

أقل من 30 سنة ☐ 30–45 سنة ☐ 46 سنة فأكثر ☐

3- التحصيل الدراسي :

شهادات عليا ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم ☐ إعدادية فما دون ☐

4- عدد سنوات الخبرة في مجال العمل :

أقل من 5 سنة ☐ 5–10 ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

أبعاد الازمة المالية و الاداء المالي:

ت	الفقرات	أتفق تماماً (5)	أتفق (4)	غير متأكد (3)	لا أتفق (2)	لاأتفق تماما (1)
أ- الازمة المالية						
1-	العمليات التي تحدث في مصرفنا تمتاز بالصدق و يتم التعبير عنها بالقوائم المالية.					
2-	هناك علاقة بين نشاطات مصرفنا و عملية قطع الرواتب و الموازنة .					
3-	تاثرت نشاطات مصرفنا بالازمة المالية الحالية في كوردستان.					
4-	انخفضت قيمة اسهم مصرفنا نتيجة حدوث ازمة مالية في كوردستان.					
5-	تأثرت الفرص الاستثمارية امام مصرفنا بسبب الازمة المالية.					
6-	ايرادات مصرفنا في الربع الاول من عام 2015 اقل من ايرادات الفترة ذاتها من عام 2014.					
7-	انخفضت قيمة الموجودات لدى مصرفنا بعد حدوث الازمة المالية.					
8	حدثت سحوبات مفاجئة للاموال بعد حدوث الازمة المالية.					
ب- الاداء المالي						
9-	تشير المعلومات المتاحة إلى أن نسبة الربحية في مصرفنا انخفضت بعد الازمة المالية الحالية.					
10	تشير المعلومات المتاحة إلى ان الزيادة السنوية في معدل نمو ايرادات مصرفنا غير مناسبة مقارنة مع السنوات السابقة					
11	تتاح لنا معلومات لمقارنة العائد على الاستثمار لمصرفنا للسنة الحالية مقارنة بالسنوات السابقة.					
12	تشير المعلومات المتاحة لنا إلى أن نسبة السيولة في مصرفنا انخفضت بعد الازمة المالية.					
13	بامكان مصرفنا الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.					
14	يحتفظ مصرفنا بنسبة من الودائع التي يقرها القانون وبموجب التعليمات.					
15	تشير المعلومات المتوفرة لنا بان رأس المال المدفوع من قبل المساهمين لمصرفنا مناسب بما فيه الكفاية إلى ان يكون هامش امان للدائنين.					
16	يمكننا من خلال المعلومات المتاحة مقارنة مدى اعتماد مصرفنا على الاقتراض في تمويل استثماراته مع التمويل المقدم من قبل المالكين.					
17	تتوفر لنا معلومات يمكننا من خلالها التاكد من ان مصرفنا يتبع سياسة تمويل تجعل درجة المخاطرة التي يتحملها المقرضون وملاك المصرف متدنية.					

پوختە

دوبارەبونا قەیرانێن دارایێ دبیتە ئەگەر ژبو مەترسیێ و پیتە پێدانی، و ئەگەرێن وێ دزڤرن بو ئەنجامین وی یت مەترسیدار کو دبیتە ئەگەر هژانادنا ئابور و سیاسەتێ ل وەلاتا، و دسەر هندی را بەلاڤ بونا ڤان قەیرانا وەلاتین دی بخوڤە دگریتن ژبەرکو ڤەبونا ئابوری ل وەلاتان و ئەندامبوما ڤان وەلاتان د ریکخراوا جیهانی یا بازرگانی دا و ئاماژە براپورتا رێکخراوا صندوقا پارێ نیڤ دەولەتی کو دیاردکەت دناڤبەرا سالا 1980 – 1999 پێتر ژ دوو پشکین دەولەتێن ئەندام توشی قەیرانین دارایی یت دژوار بوینە، و ئەڤ قەیرانە دوبارە بون وەلاتێن روژهەلاتا ئاسیا بخوڤە گرتن (قەیرانا پلنگێن ئاسیا) و روسیا و مەکسیك و دەولەتێن دی یت ئەمریکا لاتینی و ولایەتین ئیکگرتی یت ئەمریکا و خرابیین وی یت دژوار زیدەبون، و ئارمانجا ڤی ڤەکولینی ئەوە بزانینا کارتێکرنا قەیرانین دارایی لسەر پیرابونا دارایی لتاییّن بانکێن بازرگانی لباژیری دهوکیّ.

و ڤەکولەر رابویە بدابەشکرنا 35 فورما لسەر 7 بەنکین باژێرێ دهوکی ژ وان 30 فورمە پکێرهاتی بون بو شلوڤەکرنٍ

و ڤەکولین گەهشتە هندەك ئەنجاما ژوان نمزبونا نرخێ کەل و پەلیّت دارایی ل بانکین ڤەکولینێ ژ ئەگەرێ قەیرانێن دارایی جنکو رویدانا ڤان قەیرانا دبیتە ئەگەر کو رێکخراویّت دارایی توشی خوسارەتیێ بن ژبەر هندێ نرخی کەل و پەلیّت وان نزم دبن و کێم بونا دلیڤێن وەبەرهێنانێ بەرامبەری بانکێن بازرگانی و ڤەکیشانا کومپانێن وەبەرهێنانێ ژ هەرێمێ ژ ئەگەرێ قەیرانا دارایی، و گرێدان دناڤبەرا گورانکاریّت ڤەکولینێ دا گەهشتە 0.641 – و شلوڤەکرنا ڤی هەڤیەڤینی کو چەند قەیرانا دارایی یا دژوار بیت کارتێکرنێ لسەر پیّرابونا دارایی دکەت و ڤەکولین دەرکەت ب چەند پێشنیارا

Abstract

A repeat of the financial crises in the world interesting phenomenon of concern and interest, and the reasons for this is due to the serious consequences that are shaking the economic and political stability of the States, As well as the proliferation of these crises to include other countries economic and financial openness witnessed in these countries and the fact that these countries have a membership in the World Trade Organization Based on the International Monetary Fund reports that during the period -19801999 suffered more than two-thirds of the Member States in the Fund's severe financial crises, and this was repeated crises Included the countries of East Asia (Asian tigers crisis), Russia, Brazil, Argentina, Mexico and the rest of Latin American countries, and the United States intensified the damage caused

The researcher Distribute 35 Questionnaire to the 7 commercial banks in the city of Duhok There were 30 valid for analysis

And research aims to know the impact of the financial crisis on the financial performance of the commercial banks in the city of Duhok and recognize the financial crises and the nature of the relationship between financial crises and financial performance.

The study found several results including the decline in financial assets of the banks surveyed value as a result of the financial crisis and because such crises lead to the exposure of financial organizations for losses leading to falling value of its assets and reduced investment opportunities for commercial banks and the withdrawal of many investment companies from the region because of a this crisis, A correlation coefficient between the variables of the study can be interpreted -0.641 this relationship that the greater the severity of the financial crisis as affected by the financial performance of banks surveyed in the study and came up with several proposals.